اتصالات أميركية مصرية لوقف مجازر غزة

الأمم المتحدة تتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وانتهاك القانون الدولي

اتهمت الأمم المتحدة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة وعدم التزامها بالقانون الدولي لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

وأكدت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن العدوان الإسرائيلي على غزة انتهاك لقوانين الحرب.

ورفضت إسرائيل الاستجابة للنداءات الدولية أمس بوقف الحرب على غزة التي تدخل اليوم يومها الخامس.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: إن حكومته لن ترضخ للضغوط الدولية المطالبة بوقف العملية العسكرية الإسرائيلية المعروفة باسم الجرف الصامد.

وتحدثت بعض المصادر عن وساطة مصرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التهدئة.

وفي مواجهة غزو بري إسرائيلي محتمل حذر نشطاء فلسطينيون شركات الطيران العالمية من أنهم سيستهدفون مطار بن جوريون الرئيسي في تل أبيب بالصواريخ.

وتسبب صاروخ فلسطيني في أول إصابة خطيرة لإسرائيلي كان من بين ثمانية أشخاص أصيبوا عندما قصف صهريج للوقود في محطة بنزين بمدينة أسدود الواقعة على بعد 30 كيلومترا إلى الشمال من غزة.

وبعد يوم من إبلاغ الرئيس الأميركي باراك أوباما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه مستعد للمساعدة في التفاوض للاتفاق على وقف إطلاق النار حث الرئيس الفلسطيني محمود عباس مجلس الأمن الدولي على إصدار أمر بهدنة فورية.

لكن إسرائيل قالت إنها عازمة على وقف الصواريخ الفلسطينية عبر الحدود والتي أطلقت بكثافة الشهر الماضي بعدما اعتقلت القوات الإسرائيلية مئات النشطاء من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الضفة الغربية المحتلة عقب خطف ثلاثة مراهقين يهود عثر على جثثهم في وقت لاحق. وقتل فتى فلسطيني في القدس في هجوم يشتبه بأنه ثأري نفذه إسرائيليون.

وقال اللفتنانت جنرال بيني جانتس رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي: إن قواته مستعدة للتحرك إذا اقتضت الحاجة. وتشير تصريحات جانتس إلى استعداد إسرائيل إلى إرسال دبابات وقوات برية مثلما فعلت عندما غزت القطاع لمدة أسبوعين في مطلع 2009م وأضاف للصحفيين: "نقوم بهجوم ونحن مستعدون لتوسيعه بقدر ما هو مطلوب وإلى أي مكان مطلوب وبأي قوة مطلوبة ولأي مدة مطلوبة."

وطلب عباس مساعدة دولية وقال إن القيادة الفلسطينية "دعت مجلس الأمن إلى التعجيل بإصدار قرار واضح يدين هذا العدوان ويفرض الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار على أساس متبادل ومتزامن."

وقالت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس: إنها ستستهدف مطار بن جوريون الدولي في إسرائيل بالصواريخ وحذرت شركات الطيران من استخدامه.

وأوضحت الكتائب في بيان: "نظرا لما تقوم به القوات الإسرائيلية من اعتداءات إرهابية على أهالي قطاع غزة..فإننا في كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس قررنا الرد على العدوان الإسرائيلي.. "وإننا بهذا الخصوص نحذركم من تسيير رحلات من وإلى مطار بن جوريون الإسرائيلي الذي سيكون أحد أهدافنا منذ اليوم لأنه يحتوي على قاعدة عسكرية جوية."

وذكر الجيش الإسرائيلي أنه شن هجمات جديدة من الجو والبحر على غزة دون أن يقدم مزيدا من التفاصيل.

وأسفرت غارة جوية على منزل في مدينة غزة عن مقتل رجل وصفه مسؤولون فلسطينيون بأنه طبيب وصيدلي. وقال مسعفون وسكان إن طائرة إسرائيلية قصفت أيضا منزلا من ثلاثة طوابق في مدينة رفح الجنوبية فقتلت خمسة أشخاص.

وكثيرا ما استهدفت الهجمات منازل من بينها منازل نشطاء. وتدوي أصوات انفجارات باستمرار في القطاع.

ووقع تبادل لإطلاق النار أيضا عبر الحدود الشمالية لإسرائيل. وقالت مصادر أمنية لبنانية: إن صاروخين أطلقا باتجاه شمال إسرائيل أمس لكنها لا تعلم الجهة التي أطلقتهما. وردت إسرائيل بنيران المدفعية. وأطلقت جماعات فلسطينية في لبنان الصواريخ من قبل على إسرائيل.

وأعلنت مصر أن "اتصالاتها المكثفة" مع كل الأطراف لإنهاء الحرب قوبلت "بتعنت وعناد".

وإذا شنت إسرائيل غزوا بريا لغزة فسيكون هو الأول منذ حرب دارت في أوائل عام 2009م وقتل فيها 1400 فلسطيني و13 إسرائيليا.

وأعلن البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي باراك أوباما أبلغ نتنياهو في اتصال تليفوني أمس أن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض على هدنة.

وقالت متحدثة باسم وزير الخارجية الأميركي جون كيري: "لا أحد يريد أن يرى غزوا بريا."

وأسفر العدوان الإسرائيلي على غزة عن استشهاد أكثر من 100 فلسطيني وجرح 700 خلال الأيام الأربعة الماضية.

العراق.. الأكراد يسيطرون على حقلين نفطيين وينسحبون من حكومة المالكي

بغداد/كركوك (رويترز)

سيطرت القوات الكردية على حقلين للنفط في شمال العراق يوم أمس وتسلمت إدارة العمليات من شركة نفطية مملوكة للدولة بينما علق ساسة أكراد رسميا مشاركتهم في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأججت هذه الخطوات الخلاف بين الحكومة المركزية التي يقودها الشيعة وإقليم كردستان شبه المستقل بسبب حملة يقودها متشددون سنة تهدد بتقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية بعد ثلاث سنوات من انسحاب القوات الأمريكية.

وذكرت وزارة النفط في بغداد إن القوات الكردية سيطرت على منشآت الإنتاج في حقلي باي حسن وكركوك قرب مدينة كركوك.

ودعت وزارة النفط الأكراد للانسحاب فورا لتفادي "عواقب وخيمة".

وسيطرت القوات الكردية على مدينة كركوك قبل نحو شهر بعد انسحاب قوات الجيش العراقي أمام هجوم خاطف من متشددي تنظيم الدولة الإسلامية الذين سيطروا على مناطق شاسعة من شمال وغرب البلاد.

وتبلغ طاقة إنتاج الحقلين 450 ألف برميل يوميا لكنهما لا ينتجان كميات كبيرة منذ مارس بعد تخريب خط أنابيب كركوك-جيهان.

ووصف المتحدث باسم وزارة النفط في بغداد عاصم جهاد ما حدث بأنه تصرف خطير وغير مسؤول.

وأوضح إن الوزارة تطلب من المسؤولين عن هذا السلوك غير المنضبط الانسحاب فورا من هذه المواقع تفاديا لعواقب وخيمة.

وقالت السلطات الكردية إنها تحركت لتأمين حقل باي حسن ومنطقة مخمور بحقل كركوك النفطي الضخم بعد أن نما إلى علمها أن وزارة النفط تعتزم تعطيل خط أنابيب مصمم لضخ النفط من مخمور.

وباي حسن ومخمور جزء من حقل كركوك النفطي وكانا تحت سيطرة شركة نفط الشمال الحكومية.

وأكدت السلطات الكردية في بيان إن حكومة إقليم كردستان علمت يوم الخميس أن بعض المسؤولين في وزارة النفط الاتحادية أعطوا أوامر لعدد من موظفي شركة نفط الشمال بوقف تعاونهم مع حكومة الإقليم وتفكيك أو تعطيل صمامات خط الأنابيب الجديد.

وأضافت أن حقل باي حسن والحقول الأخرى بمنطقة مخمور تحت إدارة حكومة إقليم كردستان.

وأوضح البيان إنه تم إبلاغ موظفي شركة نفط الشمال بأن عليهم التعاون مع السلطات الكردية اعتبارا من اليوم أو الرحيل وإن إنتاج الحقول التي سيطر عليها الأكراد سيستخدم أساسا لإمداد السوق المحلي باحتياجاته.

ورفض جهاد المتحدث باسم وزارة النفط في بغداد تأكيدات الأكراد بأنهم تحركوا لحماية البنية الأساسية النفطية وقال إن الوزارة عملت لزيادة إنتاج الحقول وزيادة الاستثمار في إنتاج البنزين محليا.

وقال إن الوزارة ترفض الاتهامات "غير المسؤولة" لأن هؤلاء الموظفين يبذلون أقصى ما في وسعهم لتوفير البنزين مشيرا إلى أن هذا البيان "سخيف".

وتعقدت مساعي التوصل لاتفاق بشأن حكومة جديدة في بغداد للتصدي للمسلحين بسبب تفاقم التوتر بين المالكي والأكراد.

واجتمع البرلمان الذي انتخب في أبريل الماضي للمرة الأولى الأسبوع الماضي. ودعت الولايات المتحدة والأمم المتحدة ورجال دين شيعة عراقيون نواب البرلمان لتشكيل حكومة جديدة للتصدي بسرعة لحملة المتشددين.

وانتهت الجلسة الأولى للبرلمان دون التوصل لاتفاق بشأن الترشيحات لأكبر ثلاثة مناصب حكومية. وكان من المقرر أن تعقد الجلسة الثانية يوم الثلاثاء لكنها تأجلت حتى يوم غد.

وطلب مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان من برلمان الإقليم في أربيل الأسبوع الماضي الإعداد لاستفتاء على الاستقلال الأمر الذي أثار غضب المالكي.

وشهدت العلاقات مزيدا من التدهور هذا الأسبوع عندما اتهم المالكي الأكراد بتحويل عاصمتهم إلى قاعدة لتنظيم الدولة الإسلامية وآخرين بينهم أفراد سابقون في حزب البعث المنحل الذي كان يتزعمه الرئيس السابق صدام حسين.

واحتجاجا على هذا الاتهام أعلن التكتل السياسي الكردي تعليق مشاركته في حكومة بغداد يوم أمس. وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري إن الأكراد سيواصلون حضور جلسات البرلمان.

وقال زيباري إن العراق يواجه خطر الانهيار ما لم تشكل قريبا حكومة جديدة تشمل الأطياف المختلفة، مشيرا إلى أن البلاد منقسمة فعليا حاليا إلى ثلاث دول واحدة كردية والثانية تسيطر عليها الدولة الإسلامية والثالثة بغداد.

وأضاف أنه إذا لم يكن زعماء العراق على قدر التحدي فإن العواقب ستكون وخيمة وستصل إلى تفكك وفشل العراق تماما.

انقسام سياسي في الداخل الجزائري:

لماذا تشارك الجزائر احتفالات فرنسا بمئوية الحرب الكبرى؟!

عواصم/وكالات

يشارك جنود من الجيش الجزائري للمرة الأولى منذ الاستقلال في الاحتفالات الخاصة بمئوية الحرب العالمية الأولى التي ستنظم بباريس في 14 يوليو والتي تتزامن مع العيد الوطني الفرنسي.

وتثير مشاركة الجنود الجزائريين في احتفالات بباريس جدلا واسعا في الجزائر.

الآراء انقسمت بين من يرى أن هذه المشاركة ستؤدي إلى طي صفحة الماضي وبين من يرفضها بحكم أن فرنسا لم تعتذر عن الجرائم التي ارتكبتها خلال الحرب الجزائرية.

وكانت فرنسا هي التي بادرت بالإعلان عن هذا الخبر عن طريق وزير الخارجية لوران فابيوس قبل أن تؤكده الجزائر بلسان وزير خارجيتها رمتان العمامرة الذي قال "نعم الجزائر ستشارك في الاحتفالات الخاصة بمئوية الحرب العالمية الأولى بفرنسا مثل باقي الدول الـ80 الأخرى التي فقدت العديد من مواطنيها خلال هذه الحرب".

وواصل "الهدف من هذه المشاركة هو تكريم الجزائريين الذين ضحوا بحياتهم من أجل حرية الآخرين (الفرنسيين)".

ولم تقدم وزارة الدفاع الجزائرية ولا الخارجية تفاصيل أكثر حول عدد الجنود الجزائريين المشاركين أو عن الصيغة التي سيشاركون بها.

ونقل موقع "فرانس24" عن جريدة الوطن الجزائرية الناطقة بالفرنسية، التي كتبت على لسان رئيس الحكومة الفرنسية مانويل فالس، أن ثلاثة جنود فقط سيمثلون الجزائر في هذه الفعاليات، موضحة في الوقت نفسه، أن الجنود الثلاثة لن يشاركوا في العروض العسكرية التي ستقام في جادة "الشانزليزيه" بل سيتمركزون فقط في ساحة "كونكورد".

وأشارت هذه المشاركة التي تكتمت عليها السلطات الجزائرية في البداية، جدلا واسعا في الجزائر وردود فعل انقسمت بين رافض ومؤيد، جرح جزائري عميق

ويعد عبد العزيز بن علي الشريف، الناطق باسم وزارة الخارجية الجزائرية، من بين المؤيدين لهذه المبادرة حيث صرح بأن "كثيرا من الجزائريين ضحوا بأنفسهم وسالت دماؤهم بغزارة ضد الظلم والغطرسة خلال الحرب العالمية الأولى والثانية. إذن، الهدف من المشاركة، هو الإظهار للعالم أن الجزائريين ضحوا بأنفسهم من أجل الحرية وضد النازية والظلم".

هذا، وانتقل الجدل إلى أروقة البرلمان الجزائري حيث كشفت مصادر عن وجود انقسام بين الأحزاب السياسية إزاء هذه المسألة.

وذكر شهاب صديق، وهو نائب من حزب التجمع الوطني الديمقراطي: "أعتقد أن مشاركتنا في هذه الاحتفالات تتعدى الطابع الرمزي أو البرتوكولي. لكن هذا لا يعني أن الجزائر مستعدة للتنازل عن مطالبة فرنسا بالاعتراف بجرائمها أثناء الحرب التحريرية".

ورأت بعض أحزاب المعارضة أن قرار المشاركة في الاحتفالات بالعيد المئوي للحرب العالمية الأولى خطأ لم تحسب له السلطات الجزائرية جيدا.

وأكد لخضر بن خلاف، من جبهة العدالة والتنمية أن خبر المشاركة العسكرية الجزائرية في فعاليات 14 يوليو بفرنسا جاء من الجانب الفرنسي كما تعودنا دائما على ذلك. وأضاف إن "الحساسية مع فرنسا ما زالت موجودة إلى اليوم. فبعض المسؤولين في الجزائر لا يزالون يرفضون تمرير قانون تجريم الاستعمار وفرنسا هي الأخرى ترفض الاعتراف بجرائمها في رغان"، (وهي مدينة تقع في عمق الصحراء الجزائرية حيث قامت فرنسا بأول تجربة نووية في عام 1960).

ودعا هذا النائب المسؤولين الجزائريين إلى مراعاة شعور الشعب الجزائري الذي ما زال مجروحا من ممارسات فرنسا.

من جهته، انتقد سعيد عبادو، الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، قرار قبول الحكومة الجزائرية مشاركة جنودها في الاحتفالات الفرنسية.

وقال في تصريح لموقع "كل شيء عن الجزائر" انه "يمكننا أن نتصور تنظيم عرض عسكري فرنسي-جزائري مشترك يوم تقدم فيه القوة الاستعمارية اعتذارها عن الجرائم التي ارتكبتها في الجزائر".

وأكد عبدالرزاق مقري، رئيس حركة مجتمع السلم "السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الإرث الذي خلفته الحرب الجزائرية. بين الجزائريين والفرنسيين خلافات، لذا يتوجب على العسكريين الجزائريين أن لا يشاركوا في العروض العسكرية رفقة الجنود الفرنسيين. الفرنسيون يرفضون الاعتذار لكنهم يطالبون في نفس الوقت من الأتراك أن يعتذروا عما سببوه من مآس للأرمن".

وفي فرنسا، دعت بعض جمعيات "الحركى" و"أقدام السود" فرانسوا هولاند إلى العدول عن قراره القاضي باستضافة جنود جزائريين للمشاركة في احتفلات 14 يوليو. لكن لوران فابيوس رد بالقول "لا يوجد أي شيء يثير الصدمة وأن فرنسا تريد فقط تكريم كل الذين شاركوا في تحريرها ودافعوا عنها".

كيري: أفغانستان تمر بلحظة فارقة

أكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري إن أفغانستان تعيش «لحظة فارقة

وجاءت تصريحاته خلال زيارة لأفغانستان يسعى فيها لخفض حدة التوترات الناجمة عن الانتخابات الرئاسية المتنازع على نتائجها.

ويلتقي كيري في كابول مرشحي الرئاسة الأفغانية عبد الله عبد الله وأشرف غاني اللذين يزعم كل منهما الفوز بانتخابات يونيو الماضي.

وقال المرشح الرئاسي غاني إنه يوافق على إجراء «مراجعة دقيقة» لفرز الأصوات.

وأضاف غاني أن تلك المراجعة من شأنها أن تساعد في التأكد من «النزاهة والشرعية التي سيؤمن بها شعب أفغانستان والعالم أجمع.»

ومن المقرر أن يتنحى الرئيس الأفغاني الحالي حامد كرزاي عن حكم البلاد بعد عشر سنوات قضاها في منصبه.

وكان قرضاي قد تولى رئاسة البلاد عقب الإطاحة بطالبان على يد الولايات المتحدة وحلفائها.

وأعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء ما يتردد عن نية عبد الله، الذي ترجح نتائج أولية للانتخابات أنه خسر أمام منافسه، تشكيل «حكومة موازية».

وسعى وزير الخارجية الأميركية الذي يزور كابول في هذه اللحظة الحرجة لضمان أن تقدم الجهات المسؤولة عن الانتخابات نتائج تتسم بالمصداقية ويتم «قبولها على نطاق واسع» من قبل الشعب الأفغاني.

وكان عبد الله قد تعرض في وقت سابق من الأسبوع الحالي لضغوط من أنصاره كي يعلن حكومة موازية.

لكن الولايات المتحدة ردت سريعا بالتحذير من أن مثل هذا الإجراء من الممكن أن يؤدي إلى تعليق المساعدات والدعم الأمني.

وتراجع عبد الله عن ذلك القرار بعد أن كان قريبا جدا من اتخاذه، وهو في حاجة حاليا أن يوضح لأنصاره المحبطين أن اجتماعه مع كيري سيسفر عن توسيع نطاق مراجعة الأصوات حتى لا ينزلوا إلى الشوارع وهم غاضبون ومسلحون.

وقال كيري عقب اجتماع عقده مع رئيس بعثة الأمم المتحدة جان كوبيس بالسفارة الأميركية في كابول: «إننا في لحظة حرجة جدا جدا لأفغانستان.»

وأضاف: «نأمل في أن يكون هناك طريقا يمكن من خلاله الإجابة على التساؤلات المثارة، وتبديد شكوك الشعب بالإضافة إلى تحديد شكل المستقبل.»

ويقول مراسل بي بي سي بواشنطن عليم مقبول إن زيارة كيري، التي لم يعلن عنها قبلها سوى بأيام قليلة، تلقي الضوء على مدى القلق الأميركي من إمكانية انزلاق أفغانستان إلى فوضى ما بعد الانتخابات.

وأضاف أن ما حدث في العراق عقب انسحاب القوات الأميركية جعل البيت الأبيض يحرص بشدة على أن تكون أفغانستان أحسن حالا.

وكانت النتائج الأولية التي أعلنها مسؤولو الانتخابات قد أظهرت تقدم غاني بأغلبية بلغت 56.44 % بينما حصل عبد الله على 43.45 من إجمالي عدد الأصوات وذلك في الرابع عشر من يونيو الماضي.

وكانت تلك النتائج مختلفة تماما عن نتائج الجولة الأولى من التصويت التي أجريت في إبريل الماضي، والتي أشارت إلى أن عبد الله لم يكن بينه وبين الحصول على أغلبية كاملة سوى فارق بسيط، حيث حصل على 44.9 % في حين جاء غاني في المرتبة الثانية بحصوله على 31.5 %.

ويزعم كلا المرشحين أن الانتخابات شابها تزوير.

وتجرى مراجعة للأصوات في أكثر من سبعة آلاف لجنة انتخابية، تحوي ثلث عدد الأصوات المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأفغانية.

وقال مراسلون إن إعادة الفرز من الممكن أن تغير النتيجة المقرر إعلانها في الثاني والعشرين من يوليو الجاري.

وحذرت بعثة الأمم المتحدة بأفغانستان من أنه «من المبكر» أن يعلن أي من الجانبين الفوز بالانتخابات قبل إعلان النتيجة الرسمية.

وطالبت المرشحين بالتزام ضبط النفس ومنع أنصارهما من «اتخاذ أي خطوات من شأنها إثارة الاضطرابات وزعزعة الاستقرار.»

وتسود مخاوف من تزايد تردي الوضع الأمني في أفغانستان.

ويقول مراسلون إن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بنهاية العام الجاري سوف يكون بمثابة الاختبار الذي يوضح ما إذا كانت عشر سنوات من التدريب والاستثمار في بناء قوات الأمنية الأفغانية سوف تؤتي ثمارها.

وقال الرئيس الأميركي باراك أوباما إن الولايات المتحدة لا زالت ملتزمة تجاه أفغانستان شريطة أن يوقع الرئيس القادم اتفاقية أمنية مع واشنطن.

وكان كلا المرشحين قد أعلن التزامه بتوقيع تلك الاتفاقية مع الولايات المتحدة والتي من المقرر أن تسمح لعدد محدود من القوات الأميركية بالبقاء قي أفغانستان.